على الفعل يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل في قوله تعالى
ان المصدقين والمصدقات واقرضوا وقوله اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن
فان اسم الفاعل لما دل على الحدث الذي يدل عليه الفعل صح عطفه عليه ولان
اسم الفاعل يأول بالفعل اذا حل محل الفعل بانه وقع صلة لال فمعنى ان المصدقين
والمصدقات ان الذين تصدقوا كما ان الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل يأول به
فان التقدير في ويقبضن وقابضات لانحلال كما ان المعطوف عليه وهو صافات حال
ايضا والاصل في الحال ان يكون اسما ويعطف اسم الفاعل على الفعل كما في قوله تعالى يخرج
الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فمخرج معطوف على يخرج وجعله الزمخشري
معطوفا على فالق وبقي ان الحكم على الفعل بانه معطوف فيه تجوز لان المعطوف
هو الجملة لكن لما كان الفعل هو المقصود بالذات بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين
نسب العطف الى الفعل كذا قيل واستشكل بانه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب
في المعطوف لان اعراب الجمل محلي فظهور الاعراب في الفعل المعطوف دليل على
انه نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله لانا لو نظرنا الى الفاعل معه لكان
جملة وخرج الكلام من عطف الفعل لعطف الجمل ومما ينبغي ان ينتبه له انه اذا
عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثاني
المعطوف وهو يقعد مرفوعا لتجرده الفعل الاول المعطوف عليه وهو يقوم عملا
بقاعدة ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويزيد هذا توضيحا ان الفعل
الاول لو انتفى تجرده بان دخل عليه ناصب او جازم لانتفى المعطوف ونصب
او جزم قوله والبدل تسميته بذلك اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه
بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرار وهو لغة العوض ومنه قوله
تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المص قوله بالنسبة اي
الحكم بان يكون المقصود بالذات من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع ثم ليس
المراد بكون البدل هو المقصود بالحكم هو ان يكون المبدل منه غير مقصود اصلا
بل المعنى انه مقصود بالحكم لكن لا بالذات والمقصود به بالذات انما هو التابع
وعلى هذا يحمل قولهم انه المبدل منه في نية الطرح قال الرضي لا بد في ذكر المبدل

منه

منه من فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولذا قد يتوقف عليه
صحة الكلام كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن قوله بغير واسطة اي واسطة حرف
العطف وانما حملنا الواسطة المنفية على حرف العطف ليدخل ما يكون بين المبدل
منه والبدل واسطة وليست من حروف العطف كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول
الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر فان قوله لمن كان يرجو الخ بدل
من قوله لكم وبينهما واسطة لكن بغير حرف العطف قوله وبغير واسطة خرج به
عطف النسق ينبغي ان يعلم ان المعطوف في النسق اما غير مقصود بالحكم اصلا
كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وما قام زيد لكن بكر واما مقصود هو وما قبله وهو
المعطوف بحرف مشرك كجاء زيد وعمرو وهذا القسم وما قبله خارجان بقوله المقصود
بالحكم فان معناه ان يكون المقصود هو التابع دون المتبوع القسم الثالث ان يكون
المعطوف مقصودا بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وهذا خارج
بقوله بلا واسطة والعطف بلكن بعد الاثبات مذهب كوفي قوله بدل الكل من كل
لم يقل بدل الكل من الكل لان مذهب الجمهور منع ادخال ال على كل وبعض لحنه قالوا
لانها مضافة تقديرا اي كل شئ او بعضه وال لا تجامع الاضافة وعبر ابن مالك عن
هذا النوع بالبدل المطابق نظرا الى ان لفظ كل انما يطلق على ما يقبل التجزي
وهذا البدل يقع في اسم الله كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر
فان لفظ الجلالة بدل من العزيز والحميد صفة للعزيز وضابط الكل من الكل ان
تكون ذات البدل هي ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومهما واحدا وهو يفيد توكيد
النسبة وتقريرها لذكره مرتين ولا يحتاج لرابط يربطه بالمبدل منه لانه عينه
قوله بدل بعض من كل وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الاول ولو كان مساويا
له او اكثر كأكلت الرغيف نصفه او ثلثيه وهو يفيد ايضا توكيد النسبة ولا بد ان
يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه ملفوظا به كما مثلنا او مقدرا كمثال المص واما
عكس هذا القسم وهو بدل الكل من البعض فقد اثبته طائفة ونفاه اخرون
ومن امثلته قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن
فجنات عدن بدل كل من بعض وهو الجنة ورد بان ال في الجنة للجنس الصادق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)